

محاضرات مادة تسيير المخاطر المالية

المحاضرة الأولى: الآليات الداخلية لتسيير المخاطر البنكية

تنوع آليات تسيير المخاطر البنكية بين أدوات داخلية وأدوات خارجية (أدوات تعتمد عليها البنوك داخليا دون اللجوء إلى مؤسسات أو هيئات أخرى، وأدوات تعتمد فيها البنوك على مؤسسات أخرى لعلاج الخطر).

تجدر الإشارة أن من أهم الأبعاد الإستراتيجية لإدارة المخاطر البنكية التفكير في إيجاد حلول داخلية لمشكلة الانكشاف على الخطر قبل اللجوء إلى الحلول خارج البنك، وإن كانت البنوك عمليات تعتمد استراتيجيات تكاملية بين الحلول الداخلية والخارجية لإدارة مختلف المخاطر النظامية التي يتعرض لها البنك التجاري.

1- الأدوات الداخلية لإدارة المخاطر البنكية:

تنقسم هذه الأدوات إلى مجموعتين اثنتين؛ تعنى الأولى بتقييم وقياس الخطر لمحاولة تفاديه في حين تتمثل الثانية في مختلف الوسائل التي تعتمد من قبل البنك التجاري للحد من آثار المخاطر الواقعة فعلا.

1.1- تقييم وقياس المخاطر المحتملة:

يعتمد البنك التجاري على مجموعة من المؤشرات التي من شأنها أن تقيس الخطر المحدق بالعمل البنكي والذي يمكن أن يطل الأصول الممثلة للموارد المتصرف فيها، وتعتبر هذه المقاييس إجراءات احترازية تمكن البنك من تفادي وقوع الخطر النظامي إن أثبتت الدراسات المبدئية احتمالية عالية لوقوعه. تتمثل هذه المقاييس في الآتي:

- القيام بدراسة الوضعية المالية للعملاء طالبي التمويل قبل عملية التمويل عبر القوائم المالية التي يفرض البنك عليهم تقديمها (عادة ما تطلب القوائم المالية للدورات المالية الثلاث الأخيرة) وبعد التمويل عبر قوائم مالية تقديرية يعدها خبير محاسب أو محافظ للحسابات (عادة ما تكون بعدد الدورات المالية للاستحقاق الكلي للتمويل) وقيمها البنك بدراسة مجموعة من المؤشرات المالية والنوعية.
- تسمى في الغالب الدراسات التي يقوم بها البنك 'دراسات تقنواقتصادية' تتكون من دراسة سوق للمشروع طالب التمويل (ظروف العرض والطلب، المشاريع المنافسة والمنتجات المنافسة).
- تعتمد أساليب ومؤشرات التحليل المالي الأساسي كمؤشرات قياسية ومعيارية لتقييم وضعية المشروع طالب التمويل (نسب الهيكل المالي، نسب السيولة ونسب المردودية).
- المطالبة بالرهون أو بالضمانات من العملاء طالبي التمويل، بشرط أن يغطي الضمان أو الرهن الخطر المحتمل كاملا، و في بعض الحالات قيمة الأصول البنكي كاملة.

2.1- الأدوات المساعدة على التصدي للمخاطر التي تطل الأصول المصرفية القائمة:

يقصد بالأصول المصرفية القائمة، مجموع العناصر التي تكون الأصول في قائمة المركز المالي (الميزانية) الخاصة بالبنك التجاري، والتي تقسم على أساس السيولة المتزايدة إلى أصول ثابتة (غير جارية) وأصول متداولة (جارية) وعناصر الأصول خارج الميزانية (الالتزامات والتعهدات والضمانات المقدمة للعملاء تجاه الموردين والدائنين).

- بالنسبة للأصول المصرفية التي تنكشف على المخاطر، يقوم البنك بتقدير حجم الخطر في كل أصل على حدة، ليكون له مخصصا يتناسب وفق الخطر القائم، ويشترط حسب التشريع الجزائري، أن يحسب المخصص على أساس رأس المال الموظف وليس على أساس الفوائد

المستحقة على الأصل لتحميل البنك التجاري مسؤولية قراراته الاستثمارية في توظيف أموال المودعين.

- في بعض الحالات، خصوصا في الوقت الذي ترتفع فيه المخاطر النظامية في قطاعات معينة (قطاعات البنية التحتية، أو قطاع التجارة الخارجية أو غيرها) يقوم البنك بتقليص الحصص المخصصة للإقراض في القطاع المعني، تفاديا للمخاطر الائتمانية التي تكتنفه.

- إذا كان الخطر كليا (كمخاطر ارتفاع معدلات التضخم) أين يتوجب على البنك توظيف الودائع المجمعة لديه، يعتمد البنك إلى رفع سعر الفائدة على الإقراض كحلّ من حلول تفادي الوصول إلى مستويات سالبة من الفائدة الحقيقية، وهو ما يتناسب مع السياسة النقدية الانكماشية للبنك المركزي التي تستهدف تخفيض التضخم إلى المستوى المقبول.

- الالتزام بالمعايير الاحترازية للسياسة النقدية للبنك المركزي، والتي تنص في الأساس على إدارة الخطر الائتماني والسوقي وخطر السيولة.

- إدارة الأصول البنكية بما يتلائم وقدرة البنك التجاري على سداد استحقاقاته قصيرة الأجل، خصوصا في حالات اعتماده على تعظيم الهامش المصرفي (استقبال الودائع قصيرة الأجل وتوظيفها في قروض طويلة الأجل) تفاديا للعسر المالي مرتفع الاحتمال.

وعموما تعتبر آليات لمواجهة المخاطر كل الممارسات والإجراءات التي يتخذها البنك التجاري لأجل تفادي وقوع المخاطر البنكية، أو الحد من أثارها إن وقع الانكشاف عليها من قبل الأصول المصرفية.

المحاضرة الثانية: الآليات الخارجية لتسيير المخاطر البنكية

2- الأدوات الخارجية لإدارة المخاطر البنكية:

كما أسلفنا سابقا، تأتي هذه الإجراءات والآليات في المقام الثاني من الناحية الإستراتيجية بعد استنفاد آليات الاعتماد على الأدوات الداخلية لمواجهة الخطر أو تفاديه. غير أن التطورات الحاصلة في إدارة المخاطر البنكية، لم تعد البنوك والأجهزة المصرفية تكتفي بالأدوات الداخلية فقط وإنما صارت تعد محفظة كاملة لأدوات إدارة الخطر متكونة من جميع الأدوات الممكنة.

تتمثل أهم الأدوات الخارجية لمواجهة الخطر، والتي يقصد بها ضرورة وجود طرف ثالث إضافة إلى طرفي عملية التمويل (البنك والعميل طالب التمويل)، فيما يلي:

- عمليات التأمين البنكي على الأصول المصرفية، ويقصد بها اللجوء إلى تغطية الخطر المحتمل بتأمين القرض لدى مؤسسة تأمين تجاري أو لدى بنك تجاري حسبما تسمح به التشريعات المصرفية (التأمين البنكي). في بعض الحالات، يقوم البنك بتأمين القروض التي يمنحها لديه، وهنا لا بد أن تكون محاسبة عمليات التأمين مستقلة تماما عن محاسبة عمليات التمويل لتفادي جميع أشكال التأمين الصوري (غير الحقيقي وهو يمثل مخصصا وليس تأمينا).
- مطالبة البنوك العملاء بضرورة إيجاد طرف ضامن لطالب التمويل في حالة عدم وجود الضمانات والرهن الكافية.
- توريق الديون للتخلص منها، بحيث يقوم البنك التجاري بتحويل الأصول المصرفية غير السائلة إلى أوراق مالية دائنية تشبه السندات، ويقوم بتسويقها والتخلص منها في سوق أسعار الفائدة. تجدر الإشارة أن عملية التوريق تعتبر من المشتقات المالية الحديثة نسبيا، إذ تستخدم لمواجهة نقص السيولة وكذا لتحويل المخاطر الائتمانية والسوقية.

- إستخدام المشتقات المالية للمؤسسات المالية الأخرى، كعقود مبادلة الائتمان الخارجي (لتجنب مخاطر أسعار الصرف)، أو التغطية عبر التوظيف في أدوات مضمونة من قبل الحكومة أو أدوات تتميز بالجدارة الائتمانية للجهات المصدرة لها.
- إعادة خصم الديون التجارية المضمومة أصلاً لدى البنوك التجارية على مستوى البنك المركزي، أو على مستوى بنوك تجارية أخرى أو حتى على مستوى المؤسسات المالية المتخصصة في عمليات خصم الديون (بيوت الخصم).
- اللجوء إلى مؤسسات خارجية من أجل تقييم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها العملاء، عند دراسة ملاءتهم المالية، كمكاتب الخبرة المالية ومؤسسات الاستشارة ومؤسسات التصنيف الائتماني.

تجدر الإشارة في هذا الجانب، أن البنك التجاري لأجل مواجهة المخاطر الائتمانية والسوقية ومخاطر السيولة، واعتماده على الأدوات الخارجية لإدارة الخطر؛ يجب أن يزاوّل عمليات للتحكيم بين التكلفة التي يتحملها في حال اعتماده على المؤسسات الأخرى (كمؤسسات التأمين، البنك المركزي وبيوت الخصم) وبين التكلفة المحتملة للخسائر التي يمكن أن تتحقق جراء انكشافه على الخطر.

المحاضرة الثالثة: مخاطر التمويل الإسلامي

إن الطبيعة التمويلية للبنوك الإسلامية و المرتكزة على تعزيز دور الجانب الأخلاقي و الاجتماعي في عمليات التمويل التي تمارسها، يفتح عليها مجموعة واسعة من انحراف هذه العمليات عما هو مخطط لها، مما قد يضر بالمركز المالي للبنك الإسلامي و يهدد ثقة المتعاملين فيه مما يجعله عرضة للإفلاس و الزوال. في هذه النقطة من ورقة البحث سنسلط الضوء على أهم المخاطر التي تعترض العمل البنكي الإسلامي محاولين ربطها بالصيغ التمويلية التي تتضمنها. يمكن أن نوجز هذه المخاطر في النقاط التالية:

-مخاطر الائتمان: تكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا(مثلا في حالة عقد السلم أو الإستصناع)، أو أن عليه أن يسلم أصولا (مثلا في بيع المرابحة) قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود مما يعرض البنك لخسارة محتملة وتأتي مخاطر الائتمان في حالة صيغ المشاركة في الأرباح(مثل المضاربة والمشاركة) في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول الأجل، وقد تأتي هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكون لدى البنوك المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمؤسسات الأعمال التي جاء تمويلها على أساس المشاركة/المضاربة.وبما أن عقود المرابحة هي عقود متاجرة تنشأ المخاطر الائتمانية في صورة مخاطر الطرف الأخر وهو المستفيد من التمويل والذي تعثر أداءه في تجارته.

2-مخاطر السعر المرجعي:

قد يبدو أن البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة، ولكن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية، لأن هذه الأخيرة تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد أسعار الأدوات المالية المختلفة، ففي المرابحة مثلا يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، وهو في العادة مؤشر

حر، وطبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد، وعلى ذلك، إن تغير السعر المرجعي فلن يكون بالإمكان تغيير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت. ولأجل هذا فإن البنوك الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية.

3- مخاطر السيولة:

مما سبق فإن مخاطر السيولة تحدث من صعوبات في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة إما بالاقتراض أو ببيع الأصول. وكما هو معلوم فإن القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية، ولذلك فإن البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تقرض أموالا لمقابلة متطلبات السيولة عند الحاجة، وإضافة لذلك، لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلا بقيمتها الحقيقية، ولهذا فلا يتوفر للبنك خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين.

4- مخاطر التشغيل:

يمكن أن تكون هنالك مخاطر تشغيلية حادة في هذه المؤسسات مثل مخاطر العاملين، وتنشأ مخاطر التشغيل هنا عندما لا يتوفر للبنك الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدرية تدريباً كافياً للقيام بالعمليات المالية الإسلامية، ومع الاختلاف في طبيعة أعمال البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك، فربما لا تناسبها برامج الحاسب الآلي المتوفرة في الأسواق والتي تستخدمها البنوك التقليدية، وهذه المسألة أوجدت مخاطر التطوير واستخدام تقنية المعلومات في البنوك الإسلامية.

المحاضرة الرابعة: تكملة مخاطر التمويل الإسلامي

5-المخاطر القانونية:

بما أن هناك اختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامية، فإن هناك مخاطر تواجه البنوك الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها، وكذلك بما أنه لا تتوفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة، فقد طورت البنوك الإسلامية هذه العقود وفق فهمها للتعاليم الشرعية والقوانين المحلية، ووفق احتياجاتها الراهنة، ثم إن عدم وجود العقود الموحدة إضافة إلى عدم توفر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر، تزيد من المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامية.

6-مخاطر السوق:

وتعتبر الأدوات أو الصيغ أو الأصول التي يتم تداولها بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مصدرا رئيسيا لهذا النوع من المخاطر، وتنشأ هذه الأنواع من المخاطر نتيجة للتغيرات التي قد تطرأ في المتغيرات الاقتصادية الكلية أو الجزئية، وتضم مخاطر السوق مجالا واسعا فيما يتعلق بتغير في مستويات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار السلع في أسواق معينة، غير أن مخاطر التغير في مستويات أسعار الفائدة تعتبر من أهم المخاطر السوقية التي تهدد وضعية المالية التقليدية.

7-مخاطر السحب:

يقوم نظام العائد المتغير على ودائع الادخار والاستثمار إلى حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقية للودائع، فالمحافظة على قيمة الأصول بمعنى تخفيض مخاطر الخسارة جراء معدل العائد المنخفض ربما يكون العامل المهم في قرارات العملاء الخاصة بسحبهم أرصدة ودائعهم. ومن وجهة نظر البنك، فإن ذلك يؤدي إلى مخاطر السحب التي يكون ورائها معدل العائد المنخفض مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى.

8-مخاطر الثقة:

كما قد يؤدي معدل العائد المنخفض للبنك الإسلامي مقارنة بمتوسط العائد في السوق المصرفية إلى مخاطر الثقة، حيث ربما يظن المودعون والمستثمرون أن مرد العائد المنخفض هو التقصير من جانب البنك الإسلامي، وقد تحدث مخاطر الثقة بأن تخرق البنوك الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها.

وعليه مما سبق نستنتج أن البنوك الإسلامية تتعرض إلى عدة أنواع من المخاطر تشترك في بعضها مع البنوك التجارية، وتكون ناتجة إما عن نشاطه أو عن عوامل خارجية تشكل ضغطا متزايدا عليه، ومن هذه المخاطر نجد خطر الائتمان الذي تختلف خطورته بحسب صيغ نشاطها وتلك التي تعتمد على اقتسام الربح والخسارة يتمثل الخطر في عدم قدرتها على تحصيل العائد، أما الصيغ التي تقوم على أساس العائد الثابت فيتمثل الخطر فيها في عدم تسديد العميل التزاماته المتعهد بها، كما أن هناك مخاطر السوق والتي تنشأ عن التغيرات التي تلحق بالأسعار فيه، والتي تتعرض لها بدرجة متفاوتة ولأجل هذا فإن المصارف الإسلامية تواجه هذه المخاطر من جراء تحركات أسعار الفائدة في السوق المصرفية، كما تواجه البنوك الإسلامية مخاطر السيولة والتي تعني عدم توفر السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها اتجاه عملائها، ومخاطر السوق التي تتمثل أساسا في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وتقلب أسعار السلع في السوق، ومخاطر التشغيل التي تكون ناتجة عن أخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة، ومن أهمها عدم أمانة الموظفين والأخطاء المهنية والمخاطر القانونية، والتي تشير إلى عدم تنفيذ العقود المالية وذلك لأسباب تتعلق بضعف التشريعات والضوابط الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات، سواء خارجية أو داخلية تتعلق بإدارة المصرف وموظفيه، ومن المخاطر أيضا نجد خطر السحب المتعلق بقرارات العملاء الخاصة بسحبهم أرصدة ودائعهم والتي يكون ورائها معدل العائد المنخفض، وأيضا مخاطر الثقة حيث أن

العائد المنخفض يجعل المودعين يظنون أن انخفاض العائد هو كان من جراء تقصير من جانب المصرف الإسلامي.

المحاضرة الخامسة: التحديات التي تواجه عمل البنوك الإسلامية

تجدر الإشارة في هذه النقطة أن البنوك الإسلامية لا تواجه الأنواع السالف ذكرها فقط، و إنما هي عرضة كذلك لبعض التحديات التي تفرضها عليها البيئة التي تنتمي إليها و التي من شأنها أن توجه أداءها في مسلك معين. يمكن إيجاز هذه التحديات في الآتي:

- **تحديات الحصول على التراخيص:** يمثل هذا الأمر العقبة الأولى الأكبر التي تواجه أي بنك إسلامي لدى اعتزامه ولوج سوق مصرفية ما، ذلك أن التشريع المصرفي المعمول به قد لا يتوافق و قدرة البنك الإسلامي على الوفاء أو الالتزام به، خصوصا ما تعلق بالشروط الأساسية للحدود الدنيا من رأس المال و الاقتطاعات الأولية المعوضة التي تفرضها السلطة النقدية، فضلا عن وجوب الانخراط في أنظمة المقاصة الإلكترونية و التسوية بين البنوك الخاضعة لأسعار الفائدة اليومية ..الخ

إن الاستجابة للشروط القاسية التي تفرضها التشريعات المصرفية المطبقة في جل الاقتصاديات و التي لا تتوافق مع الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية و التي من خلالها ينظر إليها على أنها مؤسسات مالية ذات طبيعة خاصة، يحتم على البنوك الإسلامية تحمل كثير من التكاليف السابقة للتشغيل مما يضعف مركزها المالي لدى بدءها مزاوله النشاط. كذلك فإن محاولة تقوية العلامة التجارية و كسب رضا العملاء في بيئة مصرفية يغلب عليها التمويل الربوي، يحتم على البنوك الإسلامية إعداد و تنفيذ حملة تسويقية متكاملة عالية التكلفة يتناقص معها الهامش المحقق في السنوات الأولى لبدء النشاط بالنسبة لهذه البنوك.

- **تحديات السياسة النقدية و إشراف السلطات النقدية:** يعتبر هذا الإشكال العملي عقبة أخرى في وجه البنوك الإسلامية التي تزاوّل أنشطتها في بيئة مصرفية يغلب عليها الطابع البنكي الربوي، إذ يصعب على البنك الإسلامي تتبع مسار السياسة النقدية التي يرسمها و ينفذها البنك المركزي عبر أدوات السياسة النقدية التقليدية كسعر الفائدة و إعادة الخصم و السوق المفتوحة، ما

يجعله عرضة لرقابة أكبر من السلطة النقدية في محاولة لإجباره على تحقيق الهدف الانكماشى أو التوسعي للسياسة النقدية، الأمر الذي قد يعيق قدرة البنك على تقديم خدماته وفق الاستراتيجية التي يحددها، ما قد يؤدي إلى تراجع ربحيته و إعراض المستثمرين عن تقديم مدخراتهم للاستثمار على المدى المتوسط والطويل.

من جهة ثالثة، و نظرا لضرورة تبني مخاطرة عالية من قبل البنوك الإسلامية أملا في تغطية التكاليف الثابتة المرتفعة، تغدو التكاليف المالية للعملاء الذين يتعاملون مع البنك الإسلامي مرتفعة، مما قد يضعف قاعدة هذا الأخير من العملاء و من الأصول المصرفية.

- تحديات البيئة التنافسية: صحيح أن البنوك الإسلامية تتمتع بوضع تنافسي متميز ناجم عن احتكار القلة الذي تزاوله في الأسواق التي تقدم منتجات مصرفية و مالية تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء، غير أن تكلفة رأس المال المرتفعة في البنوك الإسلامية مقارنة بمنافسيها في السوق البنكية (أسعار الفائدة) يجعلها تقبل على استثمارات حقيقة عالية المخاطر (بافتراض العلاقة الطردية النظرية بين العائد و المخاطرة) مما يجعل المستثمرين المتحفظين يعرضون عن توظيف أموالهم في البنك الإسلامي نظرا لارتفاع المخاطرة فيه.

من جهة أخرى، فإن البنوك الإسلامية و نظرا للخصوصية التي تتميز بها فإنها تعاني من ارتفاع تكاليف الأصول المتخصصة، إذ أن هذه الأصول تشكل عائقا كبيرا في وجه خروج هذه البنوك من السوق في حالة وجود خيار إعلان الإفلاس، و بالتالي فهي مطالبة باسترجاع قيمتها أثناء مزاولتها لنشاطها ما يفرض عليها الاستثمار في توظيفات عالية المخاطر للتمكن من تغطية تكاليفها.

إن تعدد المخاطر الناجم عن هذه التحديات يحتم على البنوك الإسلامية ضرورة تنويع استثماراتها، والتحوط من المخاطر عبر تكوين مخصصات مرتفعة الأحجام تساهم في مواجهة المخاطر المرتفعة من جهة، وتدني من قدرة البنك الائتمانية و قدرته على الاستثمار من جهة أخرى.

كذلك فإن هذه التحديات التي تقف في وجه مزولة البنوك الإسلامية لنشاطها في بيئة جد معقدة و شديدة التنافسية، تجعل منها مؤسسات مالية ذات طابع خاص عالي المخاطرة، تتمتع بوضع تنافسي خاص يميزه وضع احتكار القلة للعمل المصرفي الإسلامي، مما يحتم على البنوك الإسلامية إدارة عملياتها و أصولها و مخاطرها بحذر شديد توافق فيه ما بين الاستفادة من مزايا الاحتكار (رفع أسعار المنتجات التمويلية وتعظيم الأرباح) وتفادي فقدان العملاء نظرا لاستهداف عوائد مرتفعة الناجم عن ارتفاع المخاطرة.

الأعمال الموجهة: (ملخصات البحوث المتبقية)

وكالات الجدارة الائتمانية

أصبح اللجوء إلى التصنيف الائتماني ضرورة فرضتها نتائج تطور الأسواق المالية المحلية والدولية نظرا لغياب المعلومات الكافية حول الجدارة الائتمانية للمتعاملين المصدرين للأدوات المالية، وذلك لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم، وعلى إثر ذلك ظهرت شركات خدمات المعلومات الائتمانية تقدم مجموعة من المعلومات حول الوضعية المالية للشركات استنادا إلى بياناتها التي تتيحها، ثم تطورت إلى الشكل الذي نراه اليوم وهو وكالات التصنيف الائتماني.

لإيضاح مفهوم التصنيف الائتماني نطرح مجموعة من التعاريف التي اعتبرت التصنيف على أنه:

1- "عبارة عن معلومات سهلة الفهم وموجزة وموثوقة عن مستوى المخاطر في إقراض الحكومات والمؤسسات والشركات والأفراد تقوم بتقديمها شركات خدمات المعلومات الائتمانية (وكالات التصنيف الائتماني)".

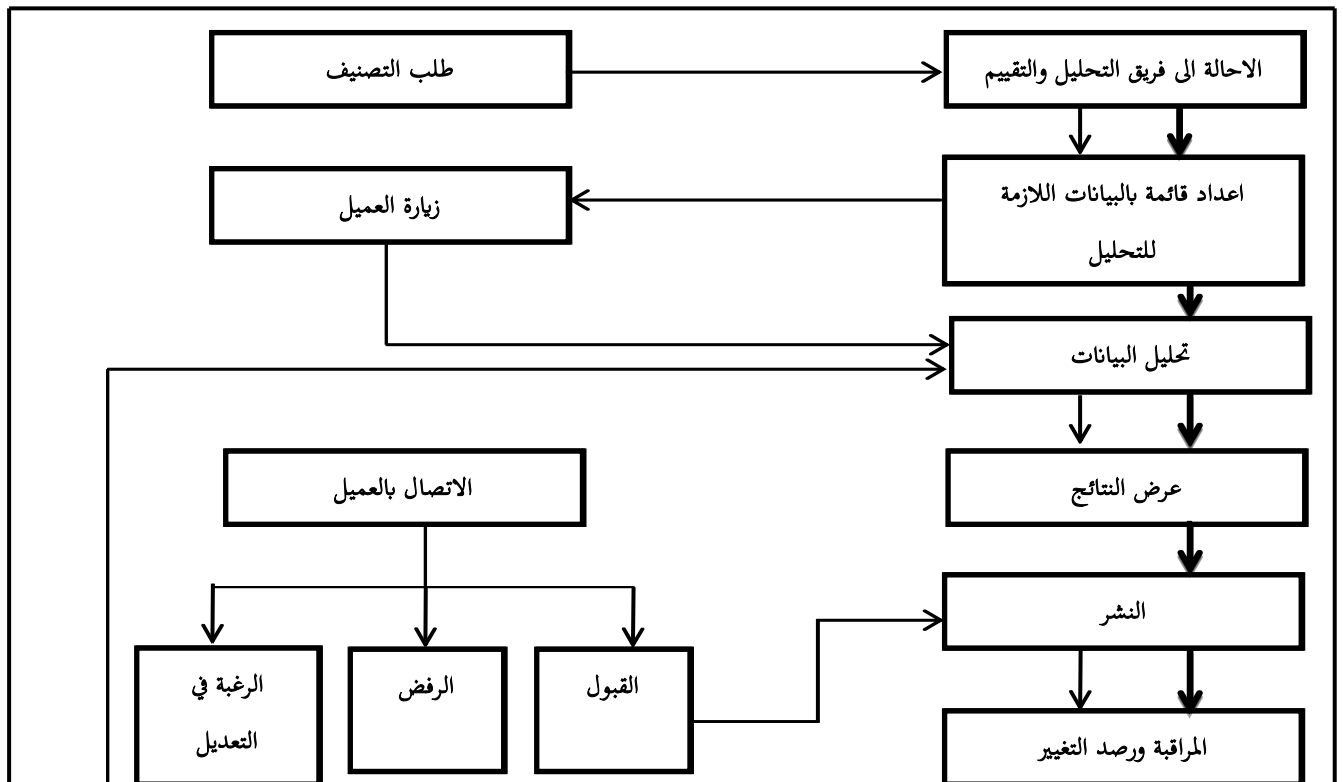
2- "رأي مؤسسة أو وكالة التصنيف الائتماني حول الجدارة أو القدرة الائتمانية للمدين فيما يتعلق بسندات الدين أو التزام معين".

3- "عبارة عن آراء تستند إلى معايير ثابتة ومنهجيات معينة تعتمد عليها وكالة التصنيف الائتماني لتقييم فرد معين أو مجموعة أفراد حول مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم".

هناك حوالي 150 وكالة تصنيف ائتماني تعمل في 32 دولة حول العالم، لكن اثنتين فقط منها تحتكران حوالي 80% من سوق التصنيف العالمي وهما وكالة Moody's ووكالة Standart & Poor's تليهما وكالة Fitch التي تهيمن على 14% من سوق التصنيف العالمي المقدرته قيمته بنحو 250 مليار دولار، فيما تتنافس باقي الوكالات على حصة سوقية لا تزيد نسبتها عن 6% من حجم السوق
مراحل عملية التصنيف الائتماني:

يتم تقديم درجة التصنيف الائتماني مرفقة بنظرة مستقبلية (توقع إحدى الحالات: سلبي، ايجابي، مستقر) لمصدري الأوراق المالية، حيث هناك مجموعة من المراحل يجب على وكالة التصنيف إتباعها من أجل الوصول إلى درجة الجدارة الائتمانية لتلك الأوراق المالية، ويمكن تلخيص هذه المراحل من خلال الشكل الموالي:

مراحل عملية التصنيف الائتماني



وعليه فعملية التصنيف الائتماني هي عملية معقدة وتتطلب موارد بشرية ومادية كبيرة للوصول إلى درجة التصنيف الصحيحة، ومن خلال مراحل التصنيف يظهر لنا أنه في حالة التصنيف المطلوب تستطيع الجهة الطالبة للتصنيف أن تطلع على الدرجة المقدمة لها ويمكنها أن تستعمل إجراءات محددة للرفع منها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاطلاع على الدرجة المعدلة نتيجة لوجود اتفاق سرية بين وكالة التصنيف وهذه الجهات، وتجدر الإشارة إلى أنه في حال طلب جهة ما تصنيف أوراقها المالية فإن وكالة التصنيف تقوم بتقدير الجدارة الائتمانية للبلد الذي تنشط داخله هذه الشركة أو الذي تنتمي إليه، فلا يمكن للدرجة الممنوحة للشركة أن تتجاوز التصنيف السيادي للبلد.

1- إخفاق وكالات التصنيف الائتماني ودوره في أزمة جنوب شرق آسيا

إن الأزمات التي ظهرت في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي وبداية القرن الحالي سلطت الضوء على التصنيف الائتماني السيادي، حيث أخفقت وكالات التصنيف الائتماني في توقع الأزمات المالية قبل حدوثها من جهة، ومن جهة أخرى أدت إلى تفاقم هذه الأزمات بعد أن قامت بتخفيض درجات التصنيف الائتماني خلال أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997، والجدول الموالي يمثل الإخفاق في التصنيف الائتماني السيادي خلال أزمة جنوب شرق آسيا. (تايلندا- ماليزيا-كوريا- اندونيسيا – الأرجنتين – الأوروغواي - روسيا)

2- إخفاق وكالات التصنيف في التنبؤ بالأزمة المالية 2008 قبل حدوثها:

ذكرنا سابقا دور وكالات التصنيف الائتماني في السوق المالية الدولية، وبالرغم من هذا الدور الكبير إلا أنها كانت محل اتهام بالإخفاق في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية 2008، وحسب هيئة التحقيق في الأزمة المالية التي تتولى التحقيق في أسباب الأزمة، قامت وكالة موديز لوجدها بتصنيف ما قيمته 4700 مليار دولار من الأوراق المالية المدعومة بالرهون السكنية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007، إضافة إلى قيامها بتصنيف ما قيمته 736 مليار دولار من التزامات الدين المضمونة، وقال "فيل انجيليدس" رئيس هيئة التحقيق في الأزمة المالية إن وكالة موديز كانت مصنعا لتصنيفات AAA لأنها كثيرا ما كانت تمنح هذه الدرجة لأعداد كبيرة من تلك الإصدارات، الأمر الذي ساهم في تزايد الطلب عليها فقفزت أسعار أسهمها 06 أضعاف في الفترة 2000-2007، حيث قال في هذا الصدد: " إن المستثمرين الذين اعتمدوا على التصنيفات الصادرة عن وكالة موديز لم يحقوا درجة كبيرة من النجاح".

لذلك كشفت الأزمة المالية عن عيوب كثيرة اعترت عمليات التصنيف، وكذلك الإجراءات المتبعة في عملها، لذلك اتجهت أصابع الاتهام إلى الوكالات وأثيرت الكثير من المخاوف والشكوك بشأن مصداقيتها وشفافيتها، تتمثل هذه العيوب عموما في:

1-2- التصنيفات الائتمانية المضخمة للأوراق المالية المرتبطة بالرهن العقاري:

2-2- الإخفاق في التصنيف الائتماني لعدد من المؤسسات المالية

3- وكالات التصنيف الائتماني وأزمة الديون السيادية:

يمكن إبراز العلاقة بين أزمة الديون السيادية ووكالات التصنيف الائتماني بعرض تجربة اليونان، التي ومن أجل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2004 خفضت قيمة عجز الموازنة العامة عن النسبة الحقيقية (من 3.8% إلى 3%) وهو الحد الأقصى المسموح به في منطقة اليورو، وفي عام 2010 تم اكتشاف أن الحكومة اليونانية قد دفعت إلى بنك غولدمان وبنوك أخرى مئات ملايين الدولارات كرسوم مقابل عمليات لإخفاء الدين الحقيقي وهذا عبر استعمال أدوات مالية مشتقة معقدة، ومع أزمة 2008 التي أضرت بقطاعي السياحة والنقل البحري واللذان يعدان ركيزة اقتصاد

اليونان، وهذا تضخم الدين الحكومي بسرعة وطلبت الحكومة اليونانية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي خطة إنقاذ، لتنتشر بعدها أزمة الديون السيادية في بعض الدول الأوروبية. وبين عامي 2009 و 2010 خفضت وكالة فيتش تصنيف الجدارة الائتمانية لليونان من A إلى BBB+ ومن ثم تم تخفيض إلى المستوى غير الاستثماري وهو ما يعني انتقالها الدرجة الاستثمارية إلى درجة المضاربة أو المخاطرة، ونفس الأمر بالنسبة لوكالتي موديز وستاندر أند بورز.

متطلبات إصلاح وتقويم وكالات التصنيف الائتماني للحد من الأزمات المالية في ظل مبادئ الحوكمة

لا شك أن اتهام وكالات التصنيف الائتماني العالمية بالمشاركة في تأجيج فتيل الأزمة المالية العالمية يساهم في إضعاف مصداقيتها وخفض درجة شفافيتها، وإمكانية تعريضها للمساءلة، بل وطرح جملة من الاستفهامات هدفها ضرورة وجود هيئة رقابية لتقييم وكالات التصنيف الائتماني نفسها بعد أن بات واضحاً أن عملها يفتقر في الكثير من الحالات إلى الشفافية، ومع ذلك يبقى دورها كبير جداً في القيام بتصنيف الائتماني وتشكيل البنية التحتية السليمة للأسواق المالية، وفي رفع الكفاءة ودعم ومساندة عمل الأجهزة الرقابية للدولة، فالمطلوب حالياً هو تقويم عمل هذه الوكالات لجعلها قادرة على منع الأزمات والتنبؤ بها بدل أن تكون سبباً في حدوثها.

إن إصلاح وكالات التصنيف الائتماني العالمية يتم من خلال الإجراءات التالية:

1- قيام السلطات المحلية بالتشجيع على إنشاء المزيد من وكالات التصنيف الائتماني من خلال تخفيض القيود المفروضة عليها للارتقاء بهذه الصناعة وزيادة مستوى التنافسية ومنع الاحتكار، وفي أمثلة ذلك وكالة التصنيف اليابانية JCB التي أنشأت سنة 1985، كما طلبت المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل في صيف 2008 بإنشاء مؤسسة أوروبية للتصنيف الائتماني.

2- ضرورة توفر النية الحسنة في إنشاء بدائل لوكالات التصنيف الائتمانية، ونشير في هذا الصدد إلى وكالات التصنيف الشرعية تتوافق مع خصوصية التمويل الإسلامي، فعلينا التفكير فعليا في إنشاء وكالات تصنيف ائتماني شرعية إضافة إلى القائمة حالياً وعددها محصور جداً؛

3- وجوب التعاون الدولي، لأن توفير بدائل لوكالات بحجم Moody's و Fitch و Standart & Poor's مجتمعة هو خارج حدود قدرة البلدان منفردة؛

4- زيادة شفافية المنهج والإجراءات المتبعة في إصدار درجات التصنيف الائتماني، ومن أجل ذلك طالبت المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية وكالات التصنيف الائتماني أن تنشر المنهجيات التي تستخدمها في عملية التصنيف الائتماني، وأن تفصح عن قواعد السلوك المهني المتعلقة بها في إطار القواعد التي وضعتها لها وذلك من أجل رفع مستوى بالشفافية في صناعة التصنيف الائتماني والتي يشوبها الكثير من الغموض.

5- التزام وكالات التصنيف الائتماني بالمسؤولية في إصدار درجات تصنيف ائتماني دقيقة، وزيادة قدرة المتعاملين في السوق على الحكم على جودة التصنيفات الائتمانية التي تقدمها وبالتالي زيادة الثقة بوكالات التصنيف الائتماني، وعدم الاكتفاء باعتبار التصنيفات عبارة عن آراء لأن كل التجارب تبين العلاقة بين الدرجات المقدمة والعوائد المطلوبة من قبل المستثمرين للاكتتاب في الأوراق المالية المصنفة.

التنظيم الاحترازي الجز ئري بعد 2014

سعى النظام البنكي الجزائري لمسايرة التطورات الحاصلة على الساحة المصرفية العالمية حتى وإن كان الأمر قد سجل تأخرا ملحوظا منها مقررات بازل III، من خلال إصدار بعض الأنظمة والمراسيم التي كان الهدف منها وضع أرضية مساعدة لتطبيق مضمون الاتفاقية.

❖ تعزيز متطلبات رأس المال وكفايته

تطور رأس مال البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجز ئر.

رقم النظام	السنة	رأس مال البنوك	رأس مال المؤسسات المالية
النظام 01-90	1990	500 مليون دينار جزائري	100 مليون دينار جزائري
النظام 01-04	2004	2 ملايير و 500 مليون دينار جزائري	500 مليون دينار جزائري
النظام 04-08	2008	10 ملايير دينار جزائري	3 ملايير و 500 مليون دينار جزائري
النظام 03-18	2018	20 مليار دينار جزائري	6 ملايير و 500 مليون دينار جزائري

وفيما يتعلق بنسبة الملاءة وكفاية رأس المال ومن أجل مسايرة التغيرات الحاصلة دوليا تم إصدار النظام 01-14 والمؤرخ في 16 فيفري 2014 والذي يهدف إلى تحديد نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر والذي تم تحديده سابقا في التعليمات 74-94 ب 8% مع نهاية 1999 بعد فترة تطبيق تدريجية امتدت ما بين منتصف 1995 وديسمبر 1999، وتم رفعه كما يلي:

- ألزم المشرع البنوك والمؤسسات المالية الاحترام بصفة مستمرة على أساس فردي أو مجمع: معامل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين مجموع الأموال الخاصة القانونية من جهة ومجموع مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق من جهة أخرى.
- ضرورة تغطية الشريحة الأولى والمعروفة بالأموال الخاصة القاعدية مجمل المخاطر والمتمثلة في مخاطر القرض والعملية ومخاطر السوق ب 7% على الأقل.
- في سبيل تعزيز صلابة رأس المال تم استحداث وسادة أمان تتكون من الأموال الخاصة القاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة بحيث . وعليه يصبح معدل الملاءة كما يلي:

$$\text{اختط سلابي} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{مخاطر القرض مرجحة} + \text{مخاطر التشغيلية مرجحة} \times 12.5 + \text{مخاطر السوق مرجحة} \times 12.5} \leq 9.5\%$$

نسب السيولة في النظام البنكي الجز ئري

إن نسبة السيولة المطبقة في الجزائر هي التي نص عليها النظام 04-11 والمؤرخ في 24 ماي 2011، والذي حدد تعريف وقياس وتحليل وتسيير خطر السيولة، حيث يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم نسبة ما بين مجموع الأصول

المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى الالتزامات المقدمة وقصيرة الأجل وتسمى بالمعامل الأدنى للسيولة.(النظام 11-04، 14، ص 28)

المعامل الأدنى للسيولة $\leq 100\%$

كما استعان البنك المركزي ببعض المؤشرات الصادرة من صندوق النقد الدولي سنة 2006 والتي تدخل في إطار تقييم صلاية الجهاز المصرفي وهما:

الأصول السائلة
خصوم قصيرة الأجل

الأصول السائلة
إجمالي الأصول

ترجيح المخاطر في النظام البنكي الجز لري

في وقت سابق كانت الجزائر تعتمد على تنقيط هيئة تأمين التجارة الخارجية الفرنسية (Coface) كمرجع لتقدير خطر البلد، وتماشيا مع التطورات الدولية والتي دفعت بالمشروع الجزائري لإصدار النظام الجديد والهادف لتطبيق معايير اتفاقية بازل اوIII، فأصبحت الجزائر تطبق التصنيف الذي تصدره المؤسسات العالمية.

ترجيح مخاطر القرض في الجز لري (%)

لا يوجد تنقيط	أقل من B-	B- إلى B+	BB- إلى BB+	+BBB إلى BBB-	A+ إلى A-	AAA إلى AA-	التنقيط الخارجي للقرض*
100	150	100	100	50	20	0	الترجيح لدول والبنوك المركزية
50	150	100	100	50	50	20	الترجيح للهيئات العمومية
50	150	100	100	50	50	20	ترجيح المستحقات ذات الأجل يفوق 3 أشهر للبنوك والمؤسسات المالية
20	150	50	50	20	20	20	ترجيح المستحقات ذات الأجل ابتدائي أو يساوي 3 أشهر
100	150	150	100	100	50	20	الترجيح الخارجي للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة

عصرنة وظيفية الإشراف والرقابة في النظام البنكي الجز لري

في إطار السعي نحو مواكبة التطورات العالمية في مجال الإشراف البنكي يواصل بنك الجزائر أشغال العصرنة وتطوير نظام الرقابة ليتماشى مع التنظيمات الجديدة وشمل هذا التطوير:

❖ إنشاء نظام تنقيط بنكي SNB

يعد نظام SNB طريقة إشراف موحدة جديدة، مستمدة من أحسن الممارسات الدولية والمتمثلة في طريقة CAMELS، بحيث يقوم هذا النظام على تقييم مؤشرات أداء وملاءة المصارف والمؤسسات المالية عن طريق إعطائها علامة بفضل مقارنته التنبؤية للمخاطر، والذي تم تطويره بمساعدة تقنية للخزينة الأمريكية وصندوق النقد الدولي ليتماشى ومبادئ الرقابة المصرفية لبازل، يسمح هذا النظام بـ:

✓ رد فعل مستهدف وسريع للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة، لمواجهة الصعوبات التي قد تعرفها مؤسسة مالية.

✓ تخفيض تكلفة الإشراف بتقييم أحسن لخطر كل مؤسسة والاستعمال العقلاني لموارد الإشراف.

✓ استهداف المؤسسات التي تعرف صعوبات.

❖ اختبارات الضغط

باشر البنك المركزي الجزائري وبدعم فني من البنك الدولي أعمال تطوير نموذج متكامل وديناميكي للاختبارات القدرة على تحمل الضغوط من أجل وضع تصور وقائي وعلاجي مسبق للإجراءات الواجب اتخاذها من طرف البنوك والسلطات الإشرافية قبل حدوث الأزمة ومحاولة تقييم الخسائر بعد حدوثها، من خلال تطبيق آلي يستند لنظام إسقاط مالي يعمل على تحديد وقياس نقاط ضعف البنوك والمؤسسات المالية وقدرتها على مقاومة الصدمات المفترضة وذلك على مستوى كل مؤسسة على حدة، وعلى مستوى الجهاز المصرفي في مجمله، بحيث يسمح هذا التطبيق بتقييم حساسية البنوك والمؤسسات المالية لأية تغييرات في عوامل الخطر المترتبة عن نشاطها المصرفي (احتمال التعثر، أسعار الفائدة، السحوبات المفترضة للودائع،...) مع اعتبار حدوث كل عامل على حدة أو تزامن حدوث أكثر من عامل وتأثير ذلك على هيكل البنوك وتدني رسميتها وبصفة عامة مدى هشاشة أو صلابة الجهاز المصرفي الوطني في ظل إمكانية انتشار الأزمة ما بين المؤسسات الناشطة في النظام (أثر العدوى المالي). وقد تم تطبيق أول تمرين تحمل الضغط سنة 2016 وعلى امتداد ثلاث سنوات وتشمل تقييم السيولة والملاءة على مستوى بنكين وفقا لسيناريوهين أحدهما قاعدي والآخر متقدم لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط، من خلال تطبيق "نموذج التوقعات المالية" الذي تم تطويره وتكييفه مع الوضع الوطني في إطار المساعدة التقنية المقدمة من طرف البنك الدولي.

المشتقات المالية

تعتبر المشتقات المالية من المبتكرات المالية التي شاع استخدامها في سبعينات القرن الماضي خاصة بعد انهيار نظام بروتن وودز وزيادة حدة المخاطر السوقية والتي تركز أساساً على تقلبات أسعار الفائدة والصرف ، وهنا برزت المشتقات كأداة تغطية وتحوط ومضاربة.

وعرف صندوق النقد الدولي المشتقات المالية على أنها : عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثماراً لأصل المال في هذه الأصول، وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد، فإن أي انتقال ملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضروري وتنقسم المشتقات المالية الى :

❖ **العقود الأجلة:** هو التزام ببيع أو شراء أصل مالي في تاريخ معين بسعر محدد مسبقاً، عند تاريخ الاستحقاق إذا كان سعر الأصل المالي في السوق أكبر من السعر المحدد في العقد فإن مشتري العقد سيحقق ربحاً وإذا كان العكس فسيحقق خسارة.

❖ **العقود المستقبلية:** تشبه العقود الأجلة كونها تمثل مكاسب متناظرة، ولكن تختلف عنها من حيث خطر عدم الدفع (الطرف المقابل) الذي يكون معدوماً بفضل آليتي إيداع الضمانات وهامش التغطية من جهة ووجود بيت تسوية وتمديد العقود من جهة أخرى.

❖ **الخيارات:** تعطي لمشتريها حق خيار وليس التزام ببيع أو شراء أصل مالي بسعر محدد مسبقاً على ان يتم التنفيذ في أي وقت من تاريخ إبرام العقد إلى تاريخ التنفيذ أو الانتظار حتى تاريخ التنفيذ، وتتضمن عقود الخيار علاوة غير قابلة للاسترداد لصالح بائع العقد.

❖ **عقود المبادلة:** وهي عقد و اتفاق ملزم لطرفين على تبادل مجموعة مختلقة من التدفقات خلال فترة زمنية معينة في المستقبل. أما عقود مبادلة أسعار الصرف فهي اتفاق يلتزم فيه طرفين بمبادلة عملتين وذلك بشراء احدهما وبيع الأخرى على أساس السعر الفوري، وفي نفس الوقت إعادة شراء الأولى وبيع الثانية وفق السعر الأجل أو ما يعرف بسعر المبادلة وفق الفرق القائم بين أسعار الفائدة السائدة حينئذ على الإقراض والاقتراض لكل من العملتين.

تم إصدار أول عقد اجل بالعملة الصعبة في 1972 من طرف Chicago Mercantile Exchange(CMER) فيما كانت Chicago Board of Trade (CBOT) أول من اصدر عقد اجل على سعر الفائدة، أما الأسواق المستقبلية فظهرت في

لندن سنة 1982 ثم انتشرت في باقي الدول كسنغافورة 1983، اليابان، 1985 وكما هو الحال في فرنسا التي ظهر فيها أول سوق اجل سنة 1986 ويعرف ب (MATIF).

إدارة المخاطر باستخدام المشتقات

تستخدم المؤسسات في إدارة المخاطر مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات والمنتجات تنطوي اغلبها على المشتقات المالية والتي يتم تداولها على نطاق واسع بين المؤسسات المالية أو في الأسواق المالية المنظمة و الغير منظمة، فالمشتقات المالية توفر أداة قوية للحد من المخاطر التي تواجه الأفراد و المنظمات في تسيير أعمالهم و استثماراتهم، وتستخدم المشتقات لحماية الاستثمارات من خطر تقلبات الأسعار وخاصة أسعار الصرف وهي بذلك تساعد المنشآت في إدارة مخاطرها المالية بشكل يسهم بفعالية في خفض مخاطر أي تغيرات مستقبلية في قيمة الأصول المرتبطة بها عن طريق نقل عبء هذه المخاطر من طرف يتعرض لها ولكن لا يرغب في تحملها (مشتري العقد) إلى طرف آخر لا يتعرض لها ولكن يرغب في تحملها (بائع العقد) وذلك وفق تكلفة معينة تمثل تكلفة العقد ذاته، وبذلك فالمشتقات المالية شكل من أشكال التأمين ضد تقلبات الأسعار، وتعتبر التحوط الإستراتيجية الأساسية لإدارة مخاطر باستخدام المشتقات.

ماهية التغطية و التحوط

لقد طورت تقنيات عديدة لمساعدة الشركات والمستثمرين على الحماية من التعرض للمخاطر إذ وجدت أنواع عديدة من المنتجات المالية التي يمكن أن تستخدم للتحوط ضد التغيرات غير المتوقعة في الاسواق .

فالتحوط او التغطية هي مركز مؤقت، بديل عن مركز سوف يأخذه المستثمر مستقبلا على أصل معين، كما يمكن تعريفها بأنها أسلوب لحماية قيمة أصل معين، يملكه المستثمر إلى أن تتم تصفيته. وهذا التعريف يكشف عن صورتين للتغطية: الصورة الأولى هي للمستثمر الذي يرغب في شراء أصل مالي معين، ولا يملك الموارد المالية اللازمة، وإن كانت ستتاح في المستقبل، غير أنه يخشى أن يرتفع سعر ذلك الأصل إذا ما انتظر حتى تتوافر تلك الموارد. هذا المستثمر، يمكنه إبرام عقد مشتقات يضمن له التعاقد على الأصل من الآن بسعر متفق عليه، على أن يتم التنفيذ الفعلي عندما تتوافر له الأموال المطلوبة.

أما الصورة الثانية، فتتمثل في حالة مستثمر يمتلك أصلا ماليا معيناً، و يخطط لبيعه في تاريخ لاحق، في الوقت الذي يخشى فيه انخفاض سعره، عندما يحين ذلك الوقت. هذا المستثمر، يمكنه إبرام عقد على أحد المشتقات لبيع الأصل مستقبلا بسعر يتفق عليه عند إبرام العقد.

1. أداة التحوط:

وهي الوسيلة المستخدمة في عملية التحوط وغالبا ما تكون ورقة مالية (أو محفظة تعمل كأنها ورقة واحدة) بهدف توفير الحماية للمركز المتحوط له ضد المخاطر المختلفة، ويمكن استخدام العقود المستقبلية والعقود الآجلة والخيارات والمبادلات كأداة لتحوط، أو تقنية الصرف الأجل أيضا.

فالمشتقات لها دور أساسي في نقل المخاطرة من احد المستثمرين إلى آخر، أو من مجموعة من المستثمرين إلى أخرى دون أن يقضي ذلك بيع الأصول محل التعاقد، ونتيجة لذلك فان المستثمرين الذين قد يتجنبون استثمارات معينة، أو يقومون بتصفية استثمار ما بسبب ما تسببه المخاطر المرتفعة من قلق أو إزعاج، أو بسبب التقلب المتزايد في الأعمال المستأجرة، وقد يقع اختيارهم على استخدام أدوات المشتقات كآلية لها تأثيرها على إستراتيجية الاستثمار الشامل.

2. الاعتبارات الأساسية للتغطية

هناك ثلاثة اعتبارات لها أهميتها في إدارة المخاطر من خلال التغطية، هي: حجم التغطية، وكفاءة التغطية، وتكلفة التغطية:

❖ حجم التغطية

يقصد بحجم التغطية عدد الوحدات من أداة التغطية، اللازمة لتغطية مركز أخذه المستثمر في السوق الحاضر على وحدة واحدة من الأصل محل التغطية، وهو ما يطلق عليه بنسبة التغطية.

❖ فاعلية التغطية

تزداد فاعلية التغطية كلما كان الارتباط قويا بين سعر الأصل محل التغطية في السوق الحاضر، وسعره في عقد المشتقات المستخدم في التغطية. و تقاس قوة الارتباط كما هو معروف بما يسمى بمعامل الارتباط، فلو أن معامل الارتباط يساوي الواحد الصحيح، فإن هذا يعني أنه إذا ما استخدمت نسبة التغطية الملائمة، فسوف تتم تغطية مخاطر السعر بالكامل. أما إذا كان معامل الارتباط أقل من الواحد الصحيح، فإن التغطية حتى ولو استخدمت نسبة التغطية الملائمة، لن يترتب عليها التخلص الكامل من مخاطر السعر، إذ سيبقى جزء من المخاطر لن تتم تغطيته، يطلق عليه مخاطر الأساس.

❖ تكلفة التغطية

تكشف الممارسة في كافة أسواق المشتقات عن أن تكلفة التغطية ضئيلة، لكنها غير مجانية على أي حال. وهناك سببين يجعلان من غير الممكن أن تكون التغطية مجانية، السبب الأول هو وجود تكلفة للمعاملات التي تشتمل على الهامش الذي يحققه صانع السوق، إضافة إلى عمولة السمسرة وما شابه ذلك. أما السبب الثاني فهو أن المخاطر التي يسعى المستثمر للتخلص منها، لا بد وأن تنتقل في ظل التغطية إلى طرف آخر، وعادة ما يكون مضاربا. هذا المضارب، لا بد وأنه سيسعى لتحميل التكاليف التي سيتكبدها للمستثمر، بما في ذلك العائد الذي سيضيع عليه، نتيجة إغراق جزء من موارده المالية في استيفاء متطلبات الهامش المبدئي المطلوب.

العولمة المالية وتأثيراتها

ترتكز العولمة المالية على عملية التحويل المالي، لبنود حساب رأس المال "أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات"، و تعتمد هذه العملية بدورها على إلغاء الخطر على المعاملات في حساب راس المال و السياسات المالية لميزان المدفوعات، و تتكون هذه المعاملات من مختلف أشكال رأس المال مثل الديون، و أسهم المحافظ المالية، و الاستثمار المباشر و العقاري و الثروات الشخصية.

و تتمثل العولمة المالية في مجموعة من المعاملات هي:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في الأسواق العالمية كالأسهم و السندات.
- المعاملات المتعلقة بالانتمان التجاري و المالي و الضمانات...
- المعاملات المتعلقة بالبنوك كالودائع و الاقتراض و الودائع الأجنبية.
- المعاملات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال الشخصية كالقروض و المنح.
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي و تحويلات الأرباح.

على مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي حدثت تحولات هيكلية عميقة و تطورات جذرية في صناعة الخدمات المالية ، كتوسع نطاق النشاط المصرفي و بزوغ ظاهرة المنافسة فيما بين المؤسسات المالية على غرار البنوك و شركات التأمين ، بحيث عملت كحافز للتسريع من وتيرة و حركية العولمة المالية ، مما سبق يمكن إيجاز و تلخيص أهم العوامل المفصرة للعولمة المالية فيما يلي :

- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الكميات الضخمة من المدخرات و الفوائض المالية ، فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أكثر جاذبية من منظور التكلفة و العائد ، فحدثت موجة عارمة من التدفقات لرؤوس الأموال الدولية
 - استحداث حزمة من الأدوات المالية لتوفير الحماية للمستثمرين من مخاطر الاضطرابات و التقلبات الحاصلة في أسعار صرف العملات و أسعار الفائدة على غرار المشتقات Derivatives التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية ، و تشمل المبادلات Swaps ، المستقبلات Futures ، القاعدة Colles و الخيارات Options ، حيث أدى التنافس المحتدم بين المؤسسات المالية إلى استعمال هذه الأدوات للوقاية من المخاطر و تحسين السيولة
 - التطور المذهل الحاصل في تقنيات المعلومات و الاتصالات ، التي اختصرت المسافات الزمنية و اختزلت الحدود الجغرافية فقد أسهمت بشكل مجدي و فعال في تجويد و ترشيد القرارات الشرائية و البيعية ، و ترصد تغيرات و تحركات الأسعار في الأسواق العالمية
 - النمو الهائل و المضطرب في التدفقات المالية على الصعيد العالمي ، و الأرباح الطائلة التي حققتها الرساميل المستثمرة في الأصول و الموارد المالية بشكل ملحوظ و محسوس ، فحجم المعاملات المالية زاد و تجاوز بأضعاف رقم أعمال المبادلات التجارية المتحققة في أنظمة الإنتاج الحقيقي
 - الارتباط الوثيق بين سرعة نمو التدفقات الرأسمالية و عمليات التحرير المالي (الوطني والدولي) ، خصوصا مع السماح للمقيمين و غير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية ، و استخدامها دون تقييد في إتمام المعاملات التجارية
- ترتكز العولمة المالية على ثلاثة أسس رئيسية و هي:

● 1-2-1 عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس المال (Le Décloisonnement)

- إن الشرط الضروري للعولمة المالية ليس فقط في انفتاح أسواق المال القطرية أمام تدفق رؤوس الأموال و إنما أيضا في انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض ، أي أن تطبيق هذا المبدأ يتم على مستويين:
- - المستوى الداخلي: و يعني إمكانية الانتقال من السوق المالي قصيرة الأجل إلى السوق المالي طويل الأجل، من البنوك التجارية إلى بنوك الأعمال، من خدمات التأمين إلى الخدمات البنكية، و من أسواق الصرف إلى الأسواق المالية... الخ. و تجدر الإشارة أن الحركة القوية لعمليات إلغاء التخصص للأسواق ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم التوصل إلى إلغاء بعض التمييزات التقليدية التي كانت تفصل البنوك التجارية و بنوك الأعمال، في بريطانيا تم مزج وظائف الوسطاء الماليين و السماسرة، كما سمح لغير المقيمين بأن يكونوا مساعدي الرؤساء في الإصدارات الأجنبية.
- - المستوى الخارجي: و يعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب، بحيث يتسنى للمتعاملين الأجانب شراء جزء من الأصول المالية لكبرى الشركات الوطنية، بالإضافة للأصول المالية الحكومية.

● 2-2-1 تقلص دور الوساطة في التمويل (La Désintermédiation)

- و هذا يعني اعتماد أساليب التمويل المباشرة لإجراء عمليات التوظيف و الاقتراض، و نقصد بالتمويل المباشر، اللجوء إلى إصدار و تبادل الأوراق المالية في الأسواق المالية (أسهم، سندات... الخ.) دون المرور عبر الوسطاء الماليين أو البنوك (التمويل غير المباشر)، فالرشادة الاقتصادية تستدعي البحث عن أفضل تمويل بأقل تكلفة، و هذا ما يفسر التطور الكبير للأدوات المالية المباشرة على حساب نشاط البنوك و الوسطاء الماليين الآخرين.

● 3-2-1 إزالة القيود التنظيمية (La Déréglementation)

تزامن مبدأ إزالة القيود التنظيمية مع السياسة النقدية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات و التي ألغت الكثير من القيود التنظيمية خاصة في مجال تسيير الحسابات المالية، فعلى سبيل المثال أصبح بإمكان سحب مبالغ مالية من الحساب للأجل (comptes à terme) بشرط الإبقاء على رصيد أدنى، كما يمكن إجراء عملية تحويل مباشرة من الحساب الجاري (comptes à vue) إلى الحساب للأجل (comptes à terme)، ومن جهة أخرى اعتمدت هذه السياسة نظام تعويم أسعار الفائدة و أسعار صرف العملات مما أدى إلى إفراز سلسلة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة المخاطر الناتجة عن التذبذب و عدم الاستقرار في أسعار الفائدة و أسعار صرف العملات، مما شجع على إزالة القيود التنظيمية التي كانت توضع لتجنب تلك المخاطر.

الأزمات المالية والمصرفية

تعرف الأزمة بأنها " حالة من عدم التوازن والاتساق بين ما تم وبين ما يجب أن يتم ، أو هي كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من أحداث ، أو تصرفات تؤثر أو تهدد بقاء الناس، أو منظمات الأعمال أو تلوث البيئة والحياة الطبيعية.

وتعرف بأنها حالة يعاني فيها اقتصاد بلد ما من تباطؤ مفاجئ ناجم عن أزمة مالية، والتي تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ونقص السيولة، وارتفاع أو انخفاض الأسعار بسبب التضخم أو الانكماش الاقتصادي كما يمكن للأزمة الاقتصادية أن تأخذ شكل كساد أو ركود.

أما الأزمة المالية فهي تتضمن عموماً توليفات مختلفة من المشاكل النقدية والمصرفية ومشاكل الديون، وعلى هذا الأساس فقد تعددت مفاهيمها مع تعدد أنواعها وأشكالها.

فيقصد بأزمة الأسواق المالية التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية ، والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم لأهم

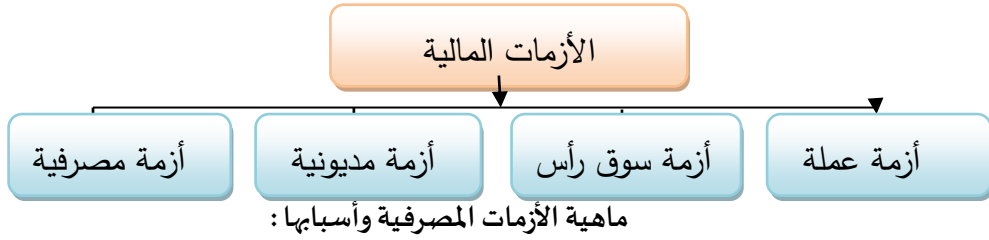
الشركات الصناعية في السوق، وما لها من آثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيها بين الأسواق المالية الدولية.

أو هي اضطراب حاد ومفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول سواء كانت مادية أو مالية أو حقوق ملكية للأصول المالية، لمشتقات المالية، وتمثل أساسا في انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في سوق العقار، أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول كنتيجة لانفجار الفقاعة السعرية.

فالأزمة المالية هي اضطراب وخلل يصيب النظام المالي نتيجة مشكلة ناتجة أساسا عن القطاع البنكي أو تدهور مستمر في العملة أو انفجار فقاعة مضاربة في السوق المالي، كل هذا يؤدي إلى إفلاس عدد كبير من المتعاملين و يخلق حالة من الللاستقرار مالي وشك كبير.

ويمكن القول أن الأزمة المالية والاقتصادية تربطهما علاقة قوية، فالدخل في ركود أين يكون هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي يتزامن غالبا مع أزمة في النظام المصرفي والمالي، من خلال شح في عرض التمويل، وانهيار أسعار الأصول المالية، وإفلاس وإعادة بناء القطاع البنكي، وهو ما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية. كما أن الأزمة المالية تعطي الإشارة وتعتبر كسبب في الانعكاس نحو الأزمة الاقتصادية.

أنواع الأزمات المالية



تنشأ الأزمات المصرفية أو ما يعرف بالذعر المالي بسبب المخاوف الكثيرة حول عدم قدرة البنك على استرداد أمواله التي قام بإقراضها لمختلف الجهات بسبب عجزهم عن السداد، وهنا يقوم المودعون بسحب أموالهم خوفا من خطر إفلاس البنك وهو ما يعرض البنك لازمة سيولة خانقة بسبب السحوبات الكبيرة والغير عادية.

ويمكن تعريفها على أنها الأزمة التي تنشأ بسبب زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى أزمة سيولة وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى البنوك الأخرى فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية.

وعليه يمكن القول أن الأزمة المصرفية هي الأزمة التي تنتج عن فقدان الثقة وانتقال أثرها السلبي للمودعين، بحيث يقومون بسحب ودائعهم بوتيرة كبيرة ومتسارعة وهو ما يعرف بسلوك القطيع هذا ما يؤدي بالبنك إلى أزمة بسبب عدم كفاية السيولة لتلبية هذا الطلب.

✚ أسباب الأزمات المصرفية.

يمكن ان تتعرض البنوك لنوعين من الأزمات، الأولى من جهة الخصوم وهنا نقصد الودائع والأخرى من جهة الأصول ونقصد بها كيفية استخدام تلك الودائع ويمكن شرحهما كالآتي:

✓ أزمة الخصوم:

وتعرف بأزمة المطلوبات أو ما يعرف أيضا بأزمة الودائع وأزمة السيولة التي تكون سببها عدم قدرة البنك على الوفاء الفوري لطلبات السيولة لمودعيه، حتى ولو كانت لديه قيمة صافية إيجابية من السيولة بسبب الطلب المتزايد من قبل

المودعين من أجل الحصول على أموالهم، وهنا البنك يقع في مشكل سيولة ويصبح أمام حتمية توفير السيولة بأي طريقة كانت من بينها بيع أصوله بأقل من قيمتها.

✓ أزمة الأصول: يشير هذا النوع من الأزمات المصرفية إلى الحالة التي تمتص فيها

خسائر البنك أمواله الخاصة، وترتبط هذه الظاهرة بالرجوع إلى علاقة الإقراض، فإذا كانت هناك صدمة تؤثر سلباً على الربحية أو على فترات استرداد القروض الممنوحة من قبل، فإن البنك سيواجه خطر الملاءة، كل هذا يؤدي إلى خسائر متتالية ناجمة أساساً عن الديون المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها وهو ما ستؤدي إلى التخفيض التدريجي لأرباح البنك لدرجة المساس بالأصول الصافية له (الأموال الخاصة).

الإشارة لأهم الأزمات المالية العالمية وخاصة الأزمات المزدوجة.

الأزمة المزدوجة: هي التعرض لأزمة مصرفية تم تتحول لأزمة عملة أو البداية بأزمة عملة ثم التحول لأزمة مصرفية مثل أزمة الميكسيك (عملة ثم مصرفية) والعكس بالنسبة لأزمة دول جنوب شرق آسيا.

أهم الأزمات العالمية

1. الكساد العظيم سنة 1929

2. أزمة الاثنين الأسود 1987

3. أزمة الأسواق الناشئة

- الأزمة المكسيكية

- أزمة الأرجنتين

- أزمة جنوب شرق آسيا

- أزمة الروبل الروسي

4. فقاعة الأنترنت

5. الأزمة العالمية 2007

6. أزمة الديون السيادية

إدارة مخاطر التمويل الاسلامي

يمارس التمويل الإسلامي في المصرفية الإسلامية من خلال عدّة صيغ؛ كالمراوحة للأمر بالشراء، والإجارة المنتهية بالتملك، والمشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتملك، والسلم والاستصناع وغيرها، وهذه تؤدي بدورها إلى إيجاد اقتصاد حقيقي؛ لكونها قائمة على عقود المعاوضات أو المشاركات.

وهي عقود تؤثر في إيجاد نشاط اقتصادي حقيقي؛ لكونها تساهم في نقل ملكية السلع والخدمات من المصرف الإسلامي إلى العاملين في الحياة الاقتصادية، أو أن تكون هناك شراكة بينهما، وهذا يعني أن التعامل بالديون هو الاستثناء وليس الأصل، وأن الدخل الحقيقي للنشاط الاقتصادي يتفوق بمرات كثيرة على حجم الديون، الأمر الذي يساهم في توظيف

قسم من هذا الدخل في تسديد هذه الديون، والقسم الآخر يحوّل إلى التوظيف بما يخدم النشاط الاقتصادي، وهذا يعني في النتيجة ندرة حدوث الأزمات الاقتصادية، لأنّ الدخل الحقيقي للنشاط الاقتصادي ينمو بمعدّل أكبر وأسرع من نموّ الديون.

تأسيساً على ذلك: فإنّ هناك عدد من مخاطر لصيغ التمويل الاسلامي تتأثر المصرفية الإسلامية بها. ومخاطر صيغ التمويل الإسلامية هي احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها؛ بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها الى القضاء على المصرف و إفلاسه.

كيفية مواجهة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي:

1 - مواجهة مخاطر صيغة المشاركة:

تتكون عقود المشاركة في الربح والخسارة من عقود المشاركة والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك والتي يشترك فيها المصرف والعميل في رأس المال، بحسب نسب متفق عليها بينهما. وفي حال الخسارة يتم توزيعها بحسب نسبة كل منهما في رأس المال، أما في حال الربح فيكون بينهما بحسب نسبة أخرى متفق عليها قد لا تكون هي ذاتها نسب الخسارة. وتتأتى المخاطرة في مشروعات المشاركة من سوء الإدارة، أو بيع المشارك الآخر حصته إلى طرف ثالث، أو من تعذر تشغيل المشروع أو فشله في إنتاج السلعة أو الخدمة المطلوبة، أو من عدم القدرة على تسويق وتصريف منتجات المشروع أو فشلها.

ولعل تناقص ملكية المصرف في المشروع في عقود المشاركة المنتهية بالتمليك يقلل من مخاطره نظراً لانخفاض نسبته في رأس المال. إلا أن هذا لن يكون إلا بعد فترة يكون المشروع قد تجاوز الكثير من المخاطر التشغيلية والتسويقية. الأمر الذي يعني تراجع حجم ومستوى المخاطرة أيضاً.

2- مواجهة مخاطر عقود المضاربة

تكون المخاطرة التعاقدية في عقود المضاربة، التي يكون فيها المصرف الإسلامي صاحب المال، أكبر منها في أي عقود أخرى. وذلك لأن الخسارة تقع على صاحب المال لوحده ولا يتحمل صاحب العمل أي خسارة مادية، ما لم يثبت الإهمال أو التعدي أو التقصير.

وتأتي المخاطرة في عقود المضاربة من صاحب العمل الذي قد لا يكون كفوفاً أو خبيراً في إدارة وتصريف منتجات المشروع، أو من المشروع نفسه أو منتجاته.

ويمكن أن تنتج المخاطرة من عدد من العوامل مثل:

- تجاوز المدة الكلية للتمويل دون إتمام الصفقة.
- سوء أمانة رب العمل أو نقص كفاءته وسوء إدارته للمشروع.
- عدم الالتزام بشروط عقد المضاربة.
- أو قد يكون الناتج النهائي خسارة أو ربحاً ضئيلاً.

3 - مواجهة مخاطر عقود المر لحة:

تختلف طبيعة المخاطر في عقود المراهجة عنها في عقود المشاركة أو المضاربة، من حيث إن مستواها واحتمال حدوثها أقل. وتنشأ المخاطرة في عقود المراهجة من ثلاثة مصادر هي:

المصدر الأول ويكمن في رفض العميل التوقيع على عقد المراهجة للسلعة عندما يملكها المصرف وقبل أن ينقلها إلى العميل. وفي هذه الحال يقوم المصرف ببيع السلعة إلى طرف ثالث. فإذا باعها المصرف بمثل ما اشتراها به، انتفت المخاطرة، وسدد المصرف حساباته. أما إذا باعها بأقل ممَّا اشتراها به، فيمكن للمصرف تغطية هذه الخسارة من خلال التأمين النقدي المودع لديه من قبل العميل الأمر بالشراء أو من خلال كفيله.

المصدر الثاني وينشأ عن وجود عيب في السلعة أو صلاحيتها، حيث يكون من حق العميل الأمر بالشراء رفض استلام السلعة، ولا يكون للمصرف الحق في الحصول على تعويض منه. وفي هذه الحال يمكن للمصرف الرجوع إلى البائع الأصلي وردِّ السلعة له. وهنا تكمن المخاطرة في رفض البائع الأصلي رد السلعة وإعادة قيمتها للمصرف، وهنا سوف يضطر المصرف إلى بيع السلعة مع بيان عيوبها بأبخس الأثمان، ويتحمل المصرف لوحده كامل الخسارة.

المصدر الثالث وينشأ عن تخلف العميل الأمر بالشراء عن التسديد أو تأخره في التسديد. حيث لا يوجد في العقود الإسلامية شرط جزائي على التأخير في السداد، كما لا يوجد مكافأة للتعجيل في الدفع قبل تاريخ الاستحقاق. ولذلك تحرص المصارف الإسلامية على وجود كفيلاً قادر على تغطية عجز العميل عن التسديد، إن حدث ذلك.

4- مواجهة مخاطر عقود السَّلَم:

تنشأ مخاطر عقود السَّلَم، في معظمها، من السوق والتغيرات في الأسعار، وخاصة انخفاض سعر السلعة المتفق على تسليمها في الأجل والمدفوع والمحدد سعرها في العاجل. فانخفاض سعر السلعة في السوق يعني أن المصرف سوف لن يكون قادراً على تحقيق أي أرباح من عقد السَّلَم كون السعر الذي دفعه عاجلاً سوف يكون أكثر من سعر بيعها عند استلامها. وبهذا تكون مخاطرة المصرف ليس فقط بمقدار الفرق بين سعر البيع الأقل وسعر الشراء الأعلى. وإنما أيضاً بمقدار ضياع الفرصة البديلة المتمثلة في مقدار الربح المتوقع من عقد السَّلَم.

كذلك تنشأ مخاطر عقود السَّلَم عند عدم قدرة البائع على الوفاء بالتزاماته، أي بتسليم السلعة المتفق عليها في عقد السَّلَم لأسباب خارجة عن إرادته بالنسبة إلى نوع السلعة وجودتها وكميتها.

5 – مواجهة مخاطر عقود الاستصناع والاستصناع الموازي:

تكمن مخاطر عقود الاستصناع في السلعة المتفق على تصنيعها، من حيث عدم صلاحية المنتج. وبالتالي يكون للعميل الحق بالرجوع على الصانع أو المقاول الذي هو المصرف. كما تكمن المخاطرة في مدى التزام الصانع بالزمن المحدد لتسليم المنتج.

وأما المصدر الآخر للمخاطرة في هذا النوع من العقود فينشأ عن تخلف أو تأخر المصنوع له عن تسديد باقي ثمن المنتج.

كما يمكن تلخيص مخاطر عقود الاستصناع و الاستصناع الموازي بما يلي:

- تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع.
- تأخر الصانع في تسليم البضائع في حال كان المصرف مستصنعاً.
- تأخر المقاول أو المنتج في تسليم الأصل المستصنع في حال كان المصرف صانعاً، ممَّا يؤدي إلى تأخر موعد التسليم ودفع غرامات تأخير.

- عدم سداد العميل المستصنع أو تأخره عن السداد مع عدم قدرة المصرف على رفع السعر نتيجة التأخير.
- التقلبات في أسعار المواد الأولية اللازمة للاستصناع.

6- مواجهة مخاطر عقود الإيجارة:

تُعدُّ مخاطر عقود الإيجارة مخاطر ملكية، كون الأصل المؤجر ما تزال ملكيته للمصرف. وتنشأ المخاطرة هنا عن احتمال تلف أو تقادم أو انخفاض قيمة الأصل، التي لا يستطيع المصرف تحويلها إلى المستأجر. كما تنشأ عن تخلف المستأجر عن تسديد باقي أقساط الأصل أو رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء عقد الإيجارة، وبالتالي إعادته إلى المصرف الذي يجب عليه أن يبيعه في أقرب وقت ممكن، تنفيذاً لتعليمات السلطة النقدية التي تمنع المصارف من إبقاء ملكية الأصول والأعيان لدى المصارف إلا لغايات تمويلية.

الإجراءات المطلوبة لمواجهة المخاطر بشكل عام وتحسين أداء المصارف الإسلامية:

- المزيد من التعاون المكثف والمتطور بين السلطات النقدية والأجهزة الرقابية والمؤسسات المالية في السوق.
- ضرورة الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والإنترنت في مشاركة الأفكار والدراسات والأحكام الشرعية وغير ذلك فيما يتعلق بعمل المصرفية الإسلامية.
- تطوير المنتجات المالية المقبولة شرعاً لكي تنافس من حيث الفاعلية المالية المنتجات التقليدية.
- تحسين الأداء عن طريق الاستفادة من الأفكار والتقنيات والخبرة المطورة خارج الصناعة المصرفية.
- ضرورة التوسع في طرح وابتكار المزيد من المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة، وذلك لاستيعاب السيولة الكبيرة المتوفرة لدى المصارف الإسلامية
- إنشاء نظام مالي يتمتع بالخبرة والمرونة ويمتلك الكفاءة والقدرة التنافسية ممّا يسهم بقوة في عملية النمو.
- على المؤسسات المالية والإسلامية أن تتيح تقاريرها المالية للعموم تحقيقاً للشفافية المالية.
- ضرورة وجود تشريعات جديدة توحد المعايير التي تتبعها السوق المالية الإسلامية للمساهمة في قيامها بدور أكثر حيوية على المستوى العالمي.
- سعي المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية للاندماج المصرفي، والتوجه نحو التكتل والتكامل فيما بينها لخلق تجمعات مصرفية ذات حجم أكبر وقاعدة أوسع على المستويين المحلي والدولي.